الأنباء
الاثنين 23 مايو 2011

الإفراج عن مهدي كروبي مؤقتاً للبحث عن منزل جديد للإقامة الجبرية

إيران: صواريخ «قيام 1» الصعب رصدها تعزز قوة الحرس الثوري ومسؤول وزاري من بين المتهمين بالتجسس لصالح أميركا

طهران ـ وكالات: تسلمت القوة الجوية بالحرس الثوري الإيراني امس دفعة من صواريخ «قيام1» من المؤسسة الجوفضائية التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية.

ووفقا للتقارير، فإن هذا الصاروخ طورته إيران بحيث يصعب على المنظومات المضادة للصواريخ رصده.

وخلال مراسم التسليم، أوضح وزير الدفاع الإيراني العميد أحمد وحيدي أن الصاروخ «قيام 1» هو أول صاروخ دون أجنحة تنتجه إيران، وهو ما يزيد من سرعته ويقلل من فترة إعداده للإطلاق ويتيح إمكانية إطلاقه في أماكن مختلفة.

وأوضح وزير الدفاع أن هذا الصاروخ قادر على إصابة الأهداف المطلوبة بدقة عالية جدا، دون أن يكشف عن مداه.

ونقلت قناة «العالم» التي تبث بالعربية عن الوزير القول إن تسلم هذه الصواريخ «يؤشر للاكتفاء الذاتي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في إنتاج مختلف أنواع الصواريخ، ويفضح أدعياء كاذبين زعموا مؤخرا وجود تعاون في هذا المجال بين إيران وبعض الدول».

الى ذلك، ذكر موقع للمحافظين الإيرانيين على الانترنت امس ان السلطات الإيرانية سمحت لزعيم المعارضة مهدي كروبي بالتحرر من الاقامة الجبرية مؤقتا للبحث عن منزل جديد حيث سيكون قيد الاقامة الجبرية مرة اخرى.

الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ملتقيا مصطفى بور محمدي أحد مسؤولي القضاء في طهران أمس (رويترز)

طهران: خطاب أوباما حول تطورات الشرق الأوسط مجرد سلسلة من الأكاذيب

وقال موقع «جهان»: «افرج عن كروبي مؤقتا. يبحث هو وزوجته عن منزل جديد».

وأضاف «في المنزل الجديد سيكونان تحت مراقبة قوات الامن لعدم القيام بأي عمل ضد الامن القومي».

ونشرت مواقع للمعارضة على الانترنت ايضا هذه الانباء ونقلت عن مستشار لكروبي تصريحاته للخدمة الفارسية بهيئة الاذاعة البريطانية بأن كروبي وزوجته يحتاجان إلى الانتقال لمنزل جديد، حيث ان الاجراءات الامنية المشددة حول منزلهما في طهران تعني انه يتحتم على جيرانهم الانتقال للعيش في مكان آخر.

ويحتجز كروبي وزميله المرشح الاصلاحي السابق للرئاسة مير محسن موسوي بمعزل عن العالم الخارجي منذ ان طالبا انصارهما بالخروج إلى الشوارع في مظاهرة في 14 فبراير الماضي لتأييد الثورات التي تجتاح العالم العربي. وكانت هذه اول مظاهرات من قبل «حركتهما الخضراء» منذ احتجاجات الشوارع التي سحقتها قوات الامن في نهاية عام 2009.

في سياق متصل، قال نائب الرئيس الايراني محمد رضا رحيمي إن خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي القاه يوم الخميس الماضي حول تطورات الشرق الأوسط «لا يعد سوى سلسلة من الأكاذيب».

ونقلت شبكة «برس.تي.في» الاخبارية الايرانية عن رحيمي قوله: ان خطاب اوباما مجرد اكاذيب من قوى استبدادية، إن القوى الكبرى تشن حروبا في الدول الأخرى وتقتل العديد من الأبرياء وفي الوقت نفسه تدعو إلى أن يكون هناك دعاة لحقوق الانسان.

وكان الرئيس الأميركي اتهم ايران، خلال مقابلته لرئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، بأنها تسعى لامتلاك سلاح نووي.

من جانبها، نفت إيران الادعاءات الغربية التي تشير إلى أن ايران تسعى حثيثا لامتلاك سلاح نووي.

وأوضح رحيمي أن الولايات المتحدة الأميركية دعمت دائما الحكام المستبدين، كما انتقد القوى العالمية التي تسعى لتدمير وتخريب جميع العلاقات الانسانية.

الى ذلك، ذكرت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية امس أن مسؤولا وزاريا من بين 30 إيرانيا اعتقلوا بزعم إنهم جزء من شبكة تجسس على صلة بالولايات المتحدة.

وكانت الاستخبارات الايرانية قالت اول من امس إن المجموعة تعمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي.اي.أية) وكانت تخطط للحصول على معلومات سرية عن البرامج النووية والجامعات ومعاهد الأبحاث الإيرانية.

ونقلت تقارير أخيرة عن مصدر استخباراتي لم يذكر اسمه قوله إن أحد المقبوض عليهم له سجل 25 عاما كموظف مدني.

ولم يكشف المصدر اسم المشتبه فيه أو اسم الوزارة التي يعمل بها.

إلا أن المصدر ألمح إلى أن الدافع الرئيسي للرجل من تسليم معلومات سرية إلى الاستخبارات الأميركية هو الحصول على فرصة لقضاء سنوات تقاعده في الولايات المتحدة وتجنيب نجله اداء الخدمة العسكرية الإلزامية.

واعلنت المخابرات الايرانية في مناسبات عدة عن القبض على عملاء محليين في شبكات تجسس أميركية وبريطانية او اسرائيلية من دون تقديم وثائق تدعم هذه الاتهامات.

البحرين: إعادة بناء مساجد شيعية مهدومة و«الاستئناف» تؤيد حكم الإعدام بحق محتجين

المنامة ـ وكالات: فيما قالت السلطات البحرينية اول من امس إنها ستعيد بناء المساجد الشيعية التي هدمت في الآونة الأخيرة، ايد الاستئناف في محكمة السلامة الوطنية الاستثنائية في البحرين امس حكم الاعدام بحق محتجين شيعيين وخفض العقوبة من الاعدام الى السجن المؤبد لاثنين آخرين في قضية قتل شرطيين خلال الحركة الاحتجاجية التي شهدتها البلاد، وذلك بحسب بيان نشرته وكالة الانباء البحرينية.

وذكر البيان ان «محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية ايدت في جلستها حكم الاعدام الصادر في حق علي عبدالله حسن السنكيس وعبدالعزيز عبدالرضا ابراهيم حسين».

واضاف البيان ان المحكمة «استبدلت عقوبة الاعدام الى مؤبد في حق قاسم حسن مطر احمد وسعيد عبدالجليل سعيد وذلك في قضية قتل الشرطيين شهيدي الواجب كاشف احمد منظور ومحمد فاروق عبدالصمد».

كذلك ايدت محكمة الاستئناف الحكم بالسجن المؤبد على عيسى عبدالله كاظم علي ولم يشر البيان الى حكم الاستئناف بحق متهمين آخرين حكما بالسجن المؤبد في محكمة البداية.

وكانت محكمة السلامة الوطنية حكمت نهاية الشهر الماضي على اربعة متهمين بالاعدام وثلاثة آخرين بالسجن المؤبد.

وكانت تلك اول احكام بالاعدام منذ قمع الحركة الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والتي قادها الشيعة في البحرين.

واتهم المحتجون السبعة الذين بدأت محاكمتهم في 17 ابريل «بالقتل العمد» بحق موظفي الدولة اثناء اداء مهامهم وبالتآمر الارهابي.

وتقول السلطات ان اربعة شرطيين قضوا بعد ان دهستهم سيارات اثناء الاحتجاجات.

الى ذلك، نقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) بيانا صادرا عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف واصلت فيه تفنيد مزاعم هدم المساجد، وأكدت مجددا أن «ما تمت إزالته هي كبائن ومنشآت غير مرخصة ولا تقتصر على مذهب معين كما يشاع، بل انصرفت الإزالة على جميع التعديات الإنشائية أيا كانت، وهناك من التعديات ما طال سرقة الكهرباء والماء لخدمة تلك المنشآت وهو الأمر الذي يخالف الشرع والقانون».

وشدد البيان على أن «دور العبادة يجب ان تكون مقامة بالشكل الذي يليق بها وفي المكان الذي يوافق التخطيط المعتمد بما يقابل حاجات الناس الفعلية، ولا يمكن إقامة دار عبادة على أراض يتم الاستيلاء عليها غصبا، أو دون توافر الخدمات اللازمة التي تضمن حرمة دار العبادة».

وثيقة إسرائيلية: عباس أكثر تشدداً من عرفات وليس شريكاً للسلام

إسرائيل تحاول التخفيف من حدة الأزمة بين أوباما ونتنياهو

تل أبيب ـ يو.بي.آي: حاول مسؤولون إسرائيليون امس التخفيف من حدة الأزمة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وذلك رغم الخلاف بينهما الذي ظهر بصورة واضحة خلال لقائهما يوم الجمعة الماضي.

وقال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدرور للإذاعة العامة الإسرائيلية امس إن الحوار بين الولايات المتحدة وإسرائيل سيستمر من أجل توضيح «الخلافات بين الأصدقاء».

واستبعد عميدرور أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل من أجل تغيير موقف نتنياهو الذي عبر عن معارضته لموقف أوباما بشأن استئناف المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية استنادا إلى حدود العام 1967.

واعتبر أن الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمحور بالأساس حول حدود العام 1967 «وكان بالإمكان منع حدوث خلاف لو أن الرئيس أوباما شدد في خطابه على قضية تعديل الحدود».

وأضاف أنه لا علم لإسرائيل بما إذا كان أوباما يعتزم زيارتها في الصيف القريب.

كذلك شدد الوزير الإسرائيلي بيني بيغن على أن الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ستحل وأن خلافات كهذه حدثت في الماضي. واعتبر بيغن أن «حرب العرب ضد إسرائيل ليست نزاعا حدوديا مثلما يعتقد الرئيس أوباما وإنما هو نزاع أعمق».

الاعتراف بإسرائيل

وذكر في هذا السياق أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «ليس مستعدا للاعتراف بإسرائيل»، في إشارة إلى مطالبة نتنياهو للرئيس الفلسطيني بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

وقال بيغن إن عباس «تماثل مع الفلسطينيين الذين تسللوا إلى دولة إسرائيل في يوم ذكرى تأسيس الدولة» في إشارة إلى تخطي متظاهرين فلسطينيين انطلقوا من سورية للحدود في هضبة الجولان في يوم إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية مطلع الأسبوع الماضي.

وأضاف بيغن أن عباس «أوضح في مقال نشره في صحيفة نيويورك تايمز أن ولادة إسرائيل لم تكن عادلة».

الاستيطان والاحتلال

من جانبها، انتقدت عضو الكنيست زهافا غلئون من حزب ميرتس سياسة نتنياهو وقال للإذاعة الإسرائيلية إن «نتنياهو اختار تحالف الاستيطان والاحتلال» وحذرت من أن «الخلاف مع واشنطن قد يعمق عزلة إسرائيل في العالم».

وأضافت غلئون «لا يوجد اعتبار إستراتيجي بالحفاظ على المناطق (الفلسطينية) باستثناء الرغبة (من جانب نتنياهو) بضمان دعم التحالف».

وأفادت صحيفة «هآرتس» بأن المواجهة بين أوباما ونتنياهو عززت مكانة الأخير السياسية في حزبه الليكود وفي اليمين الإسرائيلي عموما وأن رد فعله الحازم على خطاب أوباما أدى إلى أن يسود الهدوء في تحالفه اليميني وخصوصا أن الجانب اليساري في حكومته المتمثل بوزير الدفاع إيهود باراك عبر عن تأييده لنتنياهو.

أمر سيئ

ونقلت الصحيفة عن باراك قوله أمس «لا أعتقد أن خطاب الرئيس هو أمر سيء لكني أعتقد أن رئيس الوزراء حسنا فعل عندما لفت الانتباه إلى أننا نتوقع اعترافا بالكتل الاستيطانية وإلى أننا نريد أن يتم استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية».

واعترف باراك أيضا بأن أوباما لم يقل في خطابه إن على إسرائيل الانسحاب إلى حدود العام 1967 وإنما ينبغي بدء المفاوضات من هذه النقطة «وأعتقد أن الأميركيين يعرفون جيدا تفاصيل موقفنا».

أكثر تشددا

الى ذلك، اعتبرت وثيقة تم إعدادها في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) أكثر تشددا من سلفه الراحل ياسر عرفات وأنه ليس شريكا في السلام مع إسرائيل وأنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للرئاسة بتأثير من الثورات العربية.

ونقل موقع «يديعوت أحرونوت» عن الوثيقة التي أعدتها مساعدة وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان أن «أبو مازن ليس شريكا في السلام وهو يرهن الفلسطينيين من أجل ضمان مكانه في التاريخ».

وقالت الصحيفة ان الوثيقة التي تم تسليمها لليبرمان ولمسؤولين كبار في وزارة الخارجية تستند إلى محادثات مع مسؤولين في الخارجية الإسرائيلية وخارجها وعلى وثائق سرية وتصريحات علنية وتشكل تحليلا سياسيا «لإستراتيجية الخروج» للرئيس الفلسطيني وعدم ترشحه لمنصب الرئاسة مرة أخرى.

وجاء في الوثيقة «يبدو أن أبو مازن وبالأساس على ضوء الأحداث في العالم العربي قرر عدم المنافسة مرة أخرى على منصب رئيس السلطة الفلسطينية في الانتخابات المقبلة وهو يركز على بناء التراث الذي سيبقيه خلفه وبذلك سيغادر الحكم طواعية ولن يعترض مثل (الرئيس المصري المخلوع حسني) مبارك».

واعتبرت مستشارة ليبرمان أن «قرار أبو مازن يؤثر بصورة دراماتيكية على أدائه أمام إسرائيل وعلى احتمالات التقدم سياسيا».

وأضافت أنه «بالإمكان القول بوضوح إن أبو مازن ليس شريكا لدفع العملية السياسية وإنما على العكس. أبو مازن يرهن مصالح وموارد السلطة الفلسطينية والعملية السياسية لضمان سلامته الشخصية وسلامة عائلته ومكانته في التاريخ».

مساعدة ليبرمان

ويبدو جليا أن الوثيقة الإسرائيلية التي أعدتها مساعدة ليبرمان الذي يعارض اتفاق سلام مع الفلسطينيين تجاهلت بالكامل رفض إسرائيل لمطالب دولية باستئناف المفاوضات ووقف الاستيطان.

وتابعت الوثيقة الإسرائيلية أن «الأحداث الأخيرة في العالم العربي في مصر وليبيا واليمن وسورية جعلت أبو مازن يتبنى إستراتيجية الخروج من الحياة السياسية» وأن التقديرات تشير إلى أن عباس يعتزم الانتقال إلى الأردن أو إحدى دول الخليج وأنه في هذه الأثناء يسعى إلى بناء نفسه كشخصية محل تقدير وأنه «الأب الروحي» للدولة الفلسطينية.

المعسكر العربي

وأضافت الوثيقة أن «هذه الإستراتيجية تحتم عليه من جهة إرضاء المعسكر العربي وإحضار المواجهة مع إسرائيل إلى الحد الأقصى من أجل أن يذكر في التاريخ الفلسطيني كمن أقام الدولة رغما عن أنف إسرائيل، ومن الجهة الثانية عليه الاستمرار في إرضاء «المعسكر العربي» لكي يحظى بأكبر دعم من الدول الغربية في سبتمبر وان تم الاستمرار في استقباله باحترام في عواصم العالم بعد تنحيه».

واعتبرت الوثيقة الإسرائيلية أن المصالحة بين فتح وحماس التي عارضتها إسرائيل وهاجمتها بشدة «هي إحدى الإستراتيجيات التي رافقت أبو مازن من أجل إرضاء المعسكر العربي لكن، قيادة حماس أضرت بمخططاته تجاه الغرب عندما أعلنت عن (زعيم تنظيم القاعدة أسامة) بن لادن أنه مجاهد مسلم وهو ما ذكر العالم بمن يكون شريكه».

حكومة وحدة

وتابعت الوثيقة أن «تشكيل حكومة وحدة مع حماس من دون تلبية شروط الرباعية الدولية من شأنه أن يمس بجهود أبو مازن في إرضاء المعسكر العربي وإصرار أوروبا على إبقاء (سلام) فياض في رئاسة الحكومة كونهم يعتمدون عليه في بناء مؤسسات الدولة وإدارة الأموال تضع صعوبات هي الأخرى أمام استكمال المصالحة وإرضاء المعسكر العربي الذي لن يتم استكمال إستراتيجية الخروج من دونه».

القوات البريطانية غادرت العراق بشكل كامل

بغداد ـ أ.ف.پ: بعد انتهاء مهمة تدريب بحرية اخيرة غادر آخر الجنود البريطانيين العراق امس، ليسدلوا بذلك الستار بشكل كامل على ثمانية اعوام من تواجدهم العسكري في بلاد لاتزال تشهد اعمال عنف يومية.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ «انهت القوات البريطانية عملها وستقوم القوات العراقية والاميركية بالمهام التي كانت منوطة بها».

واكد انه لم يعد هناك من جنود بريطانيين في العراق.

وانتهت مهمة التدريب التي اجراها سلاح البحرية الملكية لنظيره العراقي امس ما يعني انتهاء العمليات البريطانية التي بدأت عام 2003 مع اجتياحها العراق بمشاركة حوالي 45 الف جندي الى جانب قوات اميركية اكبر حجما.

وقال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لـ «فرانس برس» ان «مساهمة الجنود البريطانيين كانت قيمة ومحل ترحيب كبير. فقد قدموا عدة تضحيات من اجل استقرار العراق وكانوا ثاني اكبر المشاركين ضمن قوات التحالف».

صورة أرشيفية لرئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير مع قوات بلاده في العراق (أ.ف.پ)

وتابع «حصلت اخطاء، لكن ليس من قبلهم فقط، بل من قبلنا جميعا»، رافضا توضيح هذه الاخطاء.

واعتبر زيباري ان «هذه المسألة رغم ذلك لا تقلص من حجم مساهمتهم القيمة في اعمال التدريب وفي حماية مرافئنا النفطية».

وقال النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي لـ «فرانس برس» ان «اي انسحاب لأي قوات اجنبية امر جيد وايجابي ونحن نشجع على الانسحاب الكامل من جميع الاراضي التي تتواجد فيها جميع قوات الاحتلال».

وتابع «نؤيد هذا القرار الجريء والجيد للحكومة العراقية».

ويرى الحسناوي المنتمي الى التيار الصدري الشيعي بزعامة مقتدى الصدر ان «مسألة حماية الاراضي والمناطق تقع على عاتق القوات العراقية التي نعتبرها قادرة على حفظ الامن من دون الحاجة الى قوات اميركية او غيرها».

وفي لندن، اكد متحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية ان «فريقا ديبلوماسيا سيبقى هناك لكن التواجد العسكري انتهى».

وغادر القسم الاكبر من الجنود البريطانيين الذين كانوا ينتشرون في العراق في يوليو 2009 من البصرة جنوب البلاد حيث تركزت اغلب مهامهم.

لكن «بطلب من الحكومة العراقية» واصل سلاح مشاة البحرية البريطاني تدريب نظيره العراقي «على الدفاع عن مياهه الاقليمية وعن منشآته النفطية البحرية» على ما ذكرت وزارة الدفاع البريطانية في بيان.

وتابع حوالي 1800 عراقي التدريب بحيث تمكن مشاة البحرية العراقيون من «انشاء قوة مستقلة وتتمتع بقرار ذاتي»، بحسب البيان.

غير ان بريطانيا ستواصل بعد انتهاء المهمة دعم برنامج التدريب الذي يؤمنه الحلف الاطلسي وستستقبل عسكريين عراقيين في الاكاديمية العسكرية الملكية في ساندهورست في المملكة المتحدة.

وخدم حوالي 120 الف جندي بريطاني في العراق في عام 2009 قتل منهم 179 عسكريا.

وارتبط الوجود البريطاني في العراق بقضايا تعذيب خصوصا خلال الفترة الممتدة بين مارس 2003 وديسمبر 2008.

وعرضت افلام فيديو على محاكم بريطانية معززة بشهادات عن التعذيب في مراكز اعتقال بريطانية خلال هذه الفترة.

واستنادا الى هذه الشهادات فان معتقلين عراقيين ارغموا على خلع ملابسهم والبقاء عراة بسبب عدم تعاونهم او تعرضوا لمضايقات جنسية، واشارت شهادات اخرى الى الحرمان من المياه والطعام ومن النوم واخضاعهم لعمليات اعدام صورية.

وتأتي نهاية المهمة البريطانية في العراق قبل اشهر قليلة من الانسحاب المقرر لما تبقى من القوات الاميركية وعديدها حوالي 47 الف عسكري آخر ديسمبر 2011، وفقا للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نوفمبر 2008.

واعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في 11 مايو انه سيجتمع بالكتل السياسية لتحديد الموقف من امكانية الطلب من القوات الاميركية المتواجدة في البلاد منذ عام 2003 تمديد فترة بقائها.